

## بيان صادر عن منظمة سيدر واتش حقوق إنسان من اجل لبنان

لندن في ٢٨-١١-٢٠٠٤

بحثت منظمة سيدر واتش حقوق إنسان من اجل لبنان ردود الفعل على تقرير منظمة العفو الدولية الخاص بالدكتور سمير ججعج والسيد جرجس توفيق الخوري الموقوفان في وزارة الدفاع منذ ما يقارب إحدى عشر سنة وتوقفت عند بعض التصريحات والملاحظات كما تفاجأت ببيان وزارة الدفاع الوطني اللبناني و تصريح وزير العدل المدعي العام التمييزي الأستاذ عدنان عضوم الطرفان الأساسيان بالموضع أعلاه، فأوردت التوضيحات التالية:

\* إن المنظمة لديها العدد الغير قليل من الملفات والإفادات لأشخاص تعرضوا للضرب والتعذيب والتعنيف الجسدي والنفسي في مركز اعتقال وزارة الدفاع لا تستطيع غض النظر عنها والأخذ بأقوال تصريح الوزير عضوم.

\*إننا إذ نؤكد أن سجن وزارة الدفاع الذي شرع وبعد مدة غير قليلة من استعماله كسجن قد مورست فيه شتى أنواع التعذيب التي فندت في بيانات جميع منظمات حقوق الإنسان.

إن القوانين اللبنانية تناولت في نصوصها وبشكل واضح الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل المدعي العام والضابطة العدلية في حالات الإخيار وهنا تتساءل المنظمة لماذا لم تتحرك هاتين السلطتين وعلى رأسهم المدعي العام عويدات أثناءها والمدعي العام التمييزي الحالي الوزير عضوم لاحقا للتحقق من إفادة جرجس الخوري أمام المجلس العدلي عن تعرضه للتعذيب وإجباره على تغيير إفادته كما إفادات الكثير من الشهود وغيرهم.

إن المنظمة وإذ تستشهد بالذي حصل في السجون العراقية وكيفية تحرك الأجهزة وكيف حوكم هؤلاء الأقر باد بسبب أعمالهم في محاكم عسكرية ومدنية.

\* إن المنظمة لم ترى ما يدحض الإفادات التي تناولت ما حصل ويحصل في لبنان على أيدي الأجهزة الأمنية وخاصة في سجن وزارة الدفاع وتذكر إن هنالك حالات وفاة لم يحقق بها وإن بيانات الوزير عضوم لا تكفي لتغيير مفهوم الناس للذي يحصل كما أننا نذكر بان أدنى حقوق السجين مفقودة هناك .

إن المنظمة تطالب بالعودة إلى الضمير والقوانين المرعية الإجراء فإن الوقت لم يفت بعد للبدء بهذه التحقيقات ومعاينة الفاعلين مهما علا شأنهم لان مستقبل لبنان ومصداقيته تتوقف على مدى تطبيقه للدستور والقانون والالتزام بالمعاهدات الدولية الموقع عليها من قبل السلطات اللبنانية.